

الله، الوطن، الملك.

السيد الرئيس:

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

طبقاً لمقتضيات الفصل 65 من الدستور والمادة 18 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يسعدني أن أترأس اليوم هذه الجلسة العمومية المخصصة لافتتاح أعمال دورة أبريل من السنة التشريعية 2022-2023.

وإنه لمن بشائر الخير واليمن أن يتزامن هذا الموعد الدستوري الهام مع العشر الأواخر من شهر رمضان الفضيل، وهي أعظم أيامه وفيها نلتبس أعظم الليالي، ليلة القدر المباركة.

وفي غمرة هذه الأجواء الروحانية، ندعو الله عز وجل أن يجعلنا جميعاً ممن تنالهم رحمة ومغفرة شهر رمضان وتشملهم بركاته وأنواره الربانية، ضارعين إليه تعالى أن يحفظ الشعب المغربي قاطبة، ويمن على مولانا الإمام صاحب الجلالة الملك محمد السادس بموفور الصحة والسلامة والعافية، وأن يقر عينه بولي عهده الأمير مولاي الحسن ويشد أزره بصنوه السعيد الأمير مولاي رشيد ويحفظ كافة الأسرة الملكية الشريفة.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

بينما تفتتح هذه الدورة، لا تزال آثار الأزمة الاقتصادية الحالية، التي أدت أسباب متشابكة إلى تعقيدها، ترخي بظلالها الثقيلة على كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في كل الدول، ومن أبرزها استمرار تفاقم العوامل المتعلقة بالتضخم بكل أنواعه، والمشكل الطاقى، وندرة المواد الأساسية، وأزمة ارتفاع كلفة المعيشة وغلاء الأسعار، وتضرر القطاعات الفلاحية، وتشديد السياسات النقدية، وانكماش النمو، وهي كلها عوامل تؤثر على جميع الشرائح المجتمعية.

حضرات السيدات والسادة،

إن الملامح الكبرى للوضعية الدولية الراهنة حبلت بالكثير من المعضلات، ومن الطبيعي أن لهذه الوضعية إسقاطات سلبية على الإطار العام الذي تتفاعل فيه بلادنا، وبالتالي فهي ليست في منأى عن هذه التأثيرات السلبية، والتي لا تدخر حكومتنا جهداً في تجاوز هذه الصعوبات، وتخفيف العبء عن المواطنين.

إن المرحلة اليوم، تتطلب منا، أكثر من أي وقت مضى، مزيداً من شجاعة وهمم وتقوية العزائم وتوطيد تماسكنا الوطني والتفافنا القوي حول القيادة الملكية الرشيدة، فهذا السبيل هو وحده الكفيل بتعزيز الشروط الموضوعية والذاتية لمناعتنا السياسية والاقتصادية ولحمتنا الاجتماعية، وحماية نموذجنا التنموي، والوصول إلى أعلى الدرجات الممكنة للمقاومة والصمود في وجه الأزمات والتقلبات المرتبطة بالخصوص بالسياق الدولي المضطرب، تماماً مثلما فعلنا

محضر الجلسة رقم 093

التاريخ: الجمعة 23 رمضان 1444هـ (14 أبريل 2023م).

الرئاسة: المستشار السيد النعم ميارة، رئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: أربع وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة الحادية عشرة والدقيقة السابعة والثلاثين صباحاً.

جدول الأعمال: إفتتاح أشغال دورة أبريل من السنة التشريعية 2022-2023.

المستشار السيد النعم ميارة، رئيس مجلس المستشارين:

بسم الله الرحمن الرحيم.

خير ما تفتتح به أعمال دورة أبريل آيات بينات من الذكر الحكيم.
تفضل سيدي.

السيد المقرئ عبد الكريم الباقي الله:

أعوذ بالله من الشيطان الرجيم.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ.

"يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ، الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أُندَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ".

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

"إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ، وَمَا أَدْرَاكَ مَا لَيْلَةُ الْقَدْرِ، لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ، تَنْزِيلُ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوحِ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِمْ مِنْ كُلِّ أَمْرٍ، سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ".

صدق الله العظيم.

السيد الرئيس:

الله أكبر.

أدعو الجميع للوقوف للنشيد الوطني.

منبت الأحرار، مشرق الأنوار

منتدى السؤدد وحماه، دمت منتداه وحماه

عشت في الأوطان، للعلى عنوان

ملء كل جنان، ذكرى كل لسان

بالروح بالجد، هب فتاك، لى نذاك

في في وفي دمي، هواك ثار نور ونار

إخوتي هيا، للعلى سعيا

نشهد الدنيا، أن هنا نحيا

بشعار

الألفية - المغرب" وتصفيته.

ومن جهة أخرى، فإنه يعول على مجلسنا خلال هذه الدورة، المساهمة في تطوير المنظومة القانونية الوطنية، لجعلها في خدمة الأولويات المجمع حولها، ولا سيما تأهيل المنظومة الصحية وتعميم التغطية الاجتماعية، سواء من خلال البت في مشروع القانون المتعلق بالتعاون المتبادل، أو مشاريع القوانين التي سترد علينا من مجلس النواب، المتعلقة بإحداث "الهيئة العليا للصحة" و"الوكالة الوطنية للدم ومشتقاته" و"الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية"، كما نتطلع إلى المصادقة على باقي النصوص المحالة على مجلسنا والتي من شأنها تقديم أجوبة لبعض الإشكالات المجتمعية.

كما سنسعى خلال هذه الدورة، بتنسيق مع الحكومة، إلى التجاوب الإيجابي مع المبادرات التشريعية للسيدات والسادة المستشارين نحو تحقيق نوع من التوازن على هذا المستوى بين الجهازين.

وبالنسبة لمراقبة العمل الحكومي، فإننا كممثلين للأمة، مطوقون بأمانة إيصال هموم المواطنين والسعي إلى إيجاد حلول لها، لذلك ينبغي استثمار الآليات الرقابية المختلفة التي وضعها الدستور.

وإن الحديث عن الأسئلة كآلية رقابية، يدفعنا إلى التنويه بثبات أعضاء المجلس على الطرح المنتظم لقضايا المواطنين والمواطنات، بحيث تواصل خلال الفترة الفاصلة بنفس الوتيرة المعهودة إيداع الأسئلة الكتابية منها والشفهية، دون أن نغفل الجهود الكبيرة الذي تبذله وزارة العلاقات مع البرلمان في عملها التنسيقي بخصوص الأجوبة عن الأسئلة الكتابية، والتي بلغت خلال الفترة الفاصلة فقط ما مجموعه 1144 جوابا كتابيا توصل بها المجلس، علما بأن عدد الأسئلة الكتابية المقدمة خلال نفس الفترة بلغ 111 سؤالا مقابل 322 سؤالا شفهيًا، لتبلغ بذلك نسبة الإجابة عن الأسئلة الكتابية خلال دورة أكتوبر 2022 والفترة الفاصلة 63% (1522 جوابا من أصل 2418 سؤالا كتابيا مطروحا).

ورغبة في التواصل مع جميع الفئات المجتمعية، تفعيلًا لأحكام القانون التنظيمي المتعلق باللغة الأمازيغية، ستعرف هذه الدورة انطلاق الترجمة الفورية لأشغال جلسات الأسئلة الشفهية للمجلس إلى اللغة الأمازيغية، وذلك كثمرة لجهود تنسيقي وثيق مع المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية ومع الوزارة المنتدبة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة تحت إشراف السيد رئيس الحكومة.

وبالنسبة لتقييم السياسات العمومية، وبعد موافقة مكتب المجلس على منهجية وبرامج عمل المجموعات الموضوعاتية الثلاث التي شكلناها في الدورة المنصرمة حول الإعاقة والتعليم والتكوين والجهوية ومناخ الأعمال، فقد بلغت هذه الأخيرة مراحل متقدمة في إطار جمع المعلومات، بعد توصلها بمجموعة من الإحصائيات والمعطيات من القطاعات الحكومية المعنية ومن المندوبية السامية للتخطيط، وهي الآن بصدد عقد اجتماعات مع السيدات والسادة الوزراء المعنيين بمجال اشتغالها وبرمجة زيارات ميدانية في إطار مواصلة تنفيذ

وحالفنا النجاح في تطبيق تداعيات جائحة كورونا وغيرها.

إن الأزمات التي بعثت أوراق المشهد العالمي خلال السنوات الأخيرة، بقدر ما تفرزه لنا من تحديات حمة، بقدر ما تقوي فينا الإيمان العميق بأهمية ونجاعة مسلسل الإصلاحات الهيكلية الكبرى الجارية في بلادنا، تحت القيادة الحكيمة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، خصوصا في الجوانب المتصلة بالمراجعة المستمرة للمنظومة التشريعية الوطنية في نطاق أحكام دستور المملكة وما يتلاءم مع المعايير والالتزامات الدولية للمغرب.

وفي هذا الإطار، لا بد من الإشارة إلى حدث هام عرفته الفترة الفاصلة بين الدورتين، ويتعلق الأمر بالقرار الأخير لمجموعة العمل المالي (GAFI)، بإجراع أعضائها، والقاضي بخروج المملكة المغربية من مسلسل المتابعة المعززة، أو ما يعرف بـ "اللائحة الرمادية"، وذلك بعد تقييم مسار ملاءمة المنظومة الوطنية مع المعايير الدولية الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، منذ اعتماد خطة العمل الخاصة بالمملكة المغربية من طرف هذه المجموعة في فبراير 2021.

وإن من شأن هذا القرار المهم، الذي نعتر به من موقعنا البرلماني بحكم المساهمة المقدرة لمجلس المستشارين في الإصلاحات التي أفضت إليه، من شأنه تعزيز مكانة المغرب وسمعته على المستوى الدولي فيما يتعلق بملاءمة منظومته التشريعية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتعزيز تعاون المغرب وموقعه التفاوضي مع المؤسسات المالية الدولية والمؤسسات متعددة الأطراف، فضلا عن ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي.

حضرات السيدات والسادة،

نفتتح هذه الدورة بعد فترة فاصلة استطعنا خلالها، ولله الحمد، تحقيق العديد من المنجزات بإسهام وافر من كل الفرق والمجموعات البرلمانية واللجان الدائمة والمؤقتة، وبتعبئة مقدرة للجهاز الإداري للمجلس.

وقد لامست حصيلة هذه الفترة على الخصوص مجالات التشريع وتقييم السياسات العمومية والعلاقات الخارجية والديبلوماسية البرلمانية، فضلا عن ترسيخ دور مجلسنا الموقر في احتضان الحوارات الوطنية الكبرى بشأن القضايا التي تستأثر باهتمام الرأي العام الوطني وتحظى بأهمية خاصة لدى المجلس.

فعلى مستوى التشريع، تواصل عمل اللجان الدائمة خلال الفترة الفاصلة بين الدورتين، حيث صادقت لجنة الداخلية والمجموعات الترابية والبنيات الأساسية، بعد نقاش عميق ودقيق مع الوزارة المختصة، على مشروع قانون يتعلق بإحداث الشركات الجهوية متعددة الخدمات، بعد إدخال مجموعة من التعديلات عليه.

ومن جهتها، وفي إطار أحكام الفصل 81 من الدستور، وافقت لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية خلال الفترة الفاصلة بين الدورتين على مشروع مرسوم بقانون رقم 2.23.102 يتعلق بجل "وكالة حساب تحدي

بمواصلة تعزيز الانخراط في الاتحادات والجمعيات البرلمانية الجهوية والقارية والدولية وفي الإطار الثنائي في الدفاع، ضمن منظومة الدبلوماسية الوطنية، عن القضايا الإستراتيجية والحيوية للمملكة المغربية، وعلى رأسها القضية الوطنية.

وفي هذا الإطار، وبدعوة كريمة من رئيس مجلس الشيوخ البولندي، قمنا على رأس وفد عن مجلس المستشارين، بزيارة عمل للجمهورية بولندا.

كما قمنا بزيارة عمل للجمهورية مصر العربية بدعوة كريمة من رئيس مجلس الشيوخ المصري، شكلت مناسبة لترسيخ مسار العلاقات المتميزة التي تجمع بين المملكة المغربية وجمهورية مصر العربية برعاية صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وخطامة الرئيس عبد الفتاح السيسي.

وعلى مستوى المنظمات البرلمانية الجهوية والقارية والدولية، شاركنا خلال هذه الفترة على رأس وفد من مجلسي البرلمان، في أشغال الجمعية العامة الـ 146 للاتحاد البرلماني الدولي، بمدينة المنامة، عاصمة مملكة البحرين، تحت عنوان "تعزيز التعايش السلمي والمجتمعات الشاملة: محاربة التعصب".

وقد أجرينا بهذه المناسبة سلسلة من المباحثات واللقاءات الثنائية مع رؤساء ووفود البرلمانات الوطنية والاتحادات الجهوية والإقليمية المشاركة، وعلى رأسهم رئيس مجلس الشيوخ ورئيس مجلس النواب بمملكة البحرين، ورئيس المجلس الوطني لدولة فلسطين، ورئيسة مجلس الشيوخ ونائبة رئيس جمهورية الأوروغواي، ورئيس الجمعية الوطنية بجمهورية الزيمبابوي، ورئيس البرلمان العربي، ورئيس البرلمان الإفريقي، ورئيسة برلمان أمريكا اللاتينية والكارييب.

وقد همت هذه اللقاءات سبل تعزيز الحوار البرلماني بين مجلس المستشارين والبرلمانات الوطنية والقارية والإقليمية، وتقوية حضوره في المحافل البرلمانية الدولية، خدمة للمصالح العليا لبلادنا، وإبراز مواقفها تجاه القضايا الإقليمية والدولية تحت القيادة الرشيدة والمتبصرة لمولانا أمير المؤمنين.

وقد شاركت وفود مجلس المستشارين أيضا خلال هذه الفترة في أشغال الدورة الثانية من المؤتمر البرلماني روسيا-إفريقيا الذي انعقد بالعاصمة موسكو، والدورة الحادية والثلاثين للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي والدورة الشتوية للجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون الأوروبي، والاجتماع الطارئ للجنة فلسطين التابعة لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، إضافة لزيارة مجلس اللوردات البريطاني في إطار مجموعة الصداقة والتعاون المغربية البريطانية.

كما استقبل مجلسنا في إطار زيارة عمل للمملكة هي الأولى من نوعها، رئيس مجلس الشيوخ الكندي على رأس وفد برلماني هام، كانت مناسبة سانحة لإجراء مباحثات مثمرة مع المسؤولين الحكوميين والبرلمانيين ببلادنا.

واستقبل مجلسنا في إطار زيارة عمل لبلادنا رئيسة مجلس الشيوخ بمملكة إسواتيني شددنا خلالها على ضرورة تطوير التعاون البرلماني وتبادل الخبرات بين المؤسسات التشريعتين.

برنامج عملها وبغرض تدقيق المزيد من المعطيات.

وبالنسبة للعلاقة مع المؤسسات الدستورية، وفي إطار تكريس علاقات التعاون معها في شتى المجالات، سواء على مستوى الأنشطة والمنتديات التي ينظمها المجلس أو باقي أجهزته، والتي اتسمت بعقد لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج يوم الإثنين 20 فبراير 2023 لقاء تواصل، قدم خلاله السيد رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي رأي هذا المجلس حول "تمتين الرابط الجيلي مع مغاربة العالم- الفرص والتحديات".

ومن المزمع كذلك خلال هذه الدورة، وبعد صدور تقرير المجلس الأعلى للحسابات برسم سنة 2021، تقديم السيدة الرئيسة الأولى للمجلس الأعلى للحسابات عرضا عن ذلك أمام جلسة مشتركة لمجلسي البرلمان، والذي سيكون متبوعا بمناقشة داخل مجلسنا مع الحكومة، كما أن تقديم ومناقشة مشروع قانون التصفية المتعلقة بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2021، سيكون أيضا مناسبة أخرى للإطلاع على تقرير هذا المجلس المتعلقة بتنفيذ قانون المالية والتصريح العام بمطابقة الحسابات الفردية للمحاسبين والحساب العام للمملكة.

حضرات السيدات والسادة،

وفيما يتعلق بالدبلوماسية البرلمانية، فإننا نعرب عن اعتزاز المجلس بالإجازات الدبلوماسية المغربية تحت قيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، والتي أدت إلى مكاسب نفخر بها وإلى تحولات كبرى على صعيد دعم الوحدة الترابية للمملكة، فالاعتراف الأمريكي بمغربية أقاليمنا الجنوبية شكل منعطفا مهما في الدفاع عن حقنا المشروع، كما أن موقف المملكة الإسبانية الداعم لمبادرة الحكم الذاتي باعتبارها الإطار الأنسب والأكثر مصداقية لحل قضية الصحراء المغربية، والذي كان ثمرة اللقاء التاريخي الذي جمع صاحب الجلالة حفظه الله برئيس الحكومة الإسبانية معطي أساسي لاطلاق خارطة طريق طموحة وبناءة، مما أدى إلى المزيد من التنسيق والتشاور المستمر، أعطى زخما إيجابيا للتبادل التجاري والعلاقات الاقتصادية والثقافية بين البلدين، ومجلس المستشارين -رئيسا ومكتبا وأعضاء- يواكب هذه المرحلة ويدعمها لتستمر الروابط بين المملكتين نموذجا في علاقات الجوار البناء والمتضامن.

كما أن اعتراف العديد من الدول الأوروبية وأغلب الدول العربية والإفريقية بأهمية المقترح المغربي لطّي صفحة النزاع المفتعل حول مغربية الصحراء، وكذا تنامي حضورنا بالقارة الإفريقية والتلاحم الوطني الدائم للدفاع عن وحدتنا الترابية، يحتم علينا كبرلمانيين بذل المزيد من الجهود في إطار كل التجمعات البرلمانية وعلى المستوى الثنائي، لتفنيد كل الإدعاءات والأكاذيب التي تروم النيل من كل هذه المكتسبات، ونجدد بالمناسبة تجددنا الدائم وراء جلاله الملك نصره الله للدفاع المستميت عن القضايا الكبرى للمملكة.

ومن جهة أخرى، فقد تميزت هذه الفترة وبمساهمة كافة مكونات المجلس

الوطنية العالية ونكران الذات والترفع عن الحسابات الضيقة. ومن هذا المنطلق، تؤكد للحكومة الموقرة أن المجلس، كما كان دأبه دائما، سيبقى متأهبا ومتحمسا لمزيد من التعاون والعمل المشترك البناء في نطاق احترام أحكام الدستور ومراعاة المبدأ الدستوري القاضي بتعاون السلطات بما يحقق المصلحة العامة للوطن والمواطنين من خلال منجزات ملموسة.

وفي هذا الصدد، أتقدم بخالص عبارات الشكر والتقدير إلى السيد رئيس الحكومة المحترم وإلى السيدات والسادة أعضاء الحكومة الموقرة، وأخص بالذكر السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان، على الجهود الطيبة المبذولة لإحكام التنسيق والتعاون بين المؤسسات التشريعية والتنفيذية.

وأتوجه أيضا بالشكر إلى السيد رئيس مجلس النواب منوها بالمستوى العالي للتنسيق والتفاهم بين المجلسين.

وإنها مناسبة سانحة أيضا لأتوجه بالشكر كذلك إلى السيدات والسادة المستشارين المحترمين ورؤساء الفرق والمجموعات البرلمانية واللجان الدائمة والمؤقتة على حسن التعاون والالتزام، محميا بالجميع المضي على نفس النهج، نهج الحضور المنتج، والمشاركة المسؤولة، والفعالية والانضباط، وهي قيم نأمل صادقين أن تحظى بمزيد من التكريس في أعمالنا ومبادراتنا المندرجة ضمن الجهود التنموي الوطني تحت القيادة المتبصرة لجلالة الملك محمد السادس حفظه الله.

شكرا على حسن الإصغاء.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

ورفعت الجلسة.

وعلى مستوى أمريكا اللاتينية استقبل مجلسنا في إطار زيارة عمل رئيس وأعضاء مجموعة الصداقة الأوروغوايانية المغربية برئاسة نائب رئيسة مجلس الشيوخ الأوروغواياني، تم خلالها استعراض أهم الخطوات التي ميزت مسار العلاقات البرلمانية بين البلدين، وتوجت بزيارة لمدينة العيون.

وعلى مستوى تنظيم التظاهرات الإقليمية والدولية، احتضن مجلس المستشارين أشغال الجمعية العامة السابعة عشر لبرلمان البحر الأبيض المتوسط، تناولت جميع مواضيع وقضايا ذات راهنية كبرى بالنسبة للمنطقة. وقد عرفت هذه الدورة، انتخابنا بالإجماع رئيسا لهذه المنظمة البرلمانية الإقليمية للفترة 2023-2024، وهو ما شكل اعترافا وتقديرا للدور الذي تقوم به المملكة المغربية في تعزيز القيم المشتركة والحوار والتفاهم بين بلدان المتوسط، بما يخدم السلام والاستقرار والتعايش والتنمية والازدهار لشعوب المنطقة.

وسيوصل مجلسنا خلال الفترة المقبلة تعزيز دبلوماسيته البرلمانية من خلال تبادل الزيارات، والانخراط في الاتحادات البرلمانية الجهوية والقارية والدولية، وكذا احتضان المنتديات والتظاهرات الإقليمية والدولية.

كما يعترم البرلمان المغربي أيضا بمجلسيه والاتحاد البرلماني الدولي تنظيم أشغال المؤتمر البرلماني حول "حوار الأديان: العمل معا من أجل مستقبلنا المشترك"، وذلك بدعم من تحالف الحضارات التابع لمنظمة الأمم المتحدة والرابطة المحمدية للعلماء.

وسيكون هذا الحدث مناسبة لإبراز دور المملكة المغربية، بقيادة صاحب الجلالة نصره الله وأيده، في ترسيخ قيم التسامح والتعايش بين مختلف الديانات.

إننا نتطلع في مجلس المستشارين أن نكون، مؤسسة دستورية، في مستوى الثقة المولوية السامية والتوجهات الرشيدة لجلالته حفظه الله، بشأن مواصلة التعبئة واليقظة، للدفاع عن القضايا العادلة لبلادنا، وعلى رأسها قضية الوحدة الترابية، وعن المبادرة المقدمة للحكم الذاتي بالأقاليم الجنوبية، تحت السيادة الترابية والوطنية للمملكة المغربية.

حضرات السيدات والسادة،

أما على صعيد الأنشطة الإشعاعية، فقد نظم المجلس، يوم الثلاثاء 21 فبراير 2021، تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله فعاليات المنتدى البرلماني الدولي السابع للعدالة الاجتماعية، تحت شعار "الرأس مال البشري: رافعة أساسية للتنمية الاجتماعية".

في الختام، لا بد من التذكير بأنه ينتظرنا خلال هذه الدورة جدول أعمال غني، كما وكيفا، يستدعي منا جميعا أن نباشره ونكعب عليه بكل ما يقتضيه من همة وحيوية ونشاط وإرادة لا تلبس، حتى نكون في مستوى التطلعات والطموحات المشروعة للشعب المغربي، وجديرين بالثقة المولوية الغالية.

إن مجلس المستشارين يدرك دقة المرحلة الراهنة وما تفرزه من تحديات جسام ورهانات كبرى تتطلب الانخراط الجماعي الواعي، والتحلي بالروح